

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 9-2008/6/12

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير المفتش العام

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2008/6-F/1

13 May 2008

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المفتش العام ومدير شعبة خدمات الرقابة: السيد: A. Khan رقم الهاتف: 066513-2029

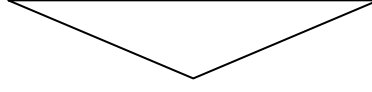
الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

عملا بالمادة السادسة (2)(ب) (8) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، يزود المجلس مرة كل سنتين بتقرير المفتش العام لينظر فيه ويحيله إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وفقا لقرار المجلس 1996/EB.3/3. وفيما يلي التقرير السابع للمفتش العام الذي يغطي الفترة من يناير/كانون الثاني 2006 إلى ديسمبر/كانون الأول 2007. وطبقا للتعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للبرنامج سوف تعرض تقارير المفتش العام على المجلس التنفيذي سنويا. ويتضمن هذا التقرير:

- ◀ تقديم عرض عام لمهمة شعبة الرقابة واستراتيجيتها والمعايير التي تمارس عملها بمقتضاها، والموارد المتاحة والأنشطة وضمان الجودة والمعلومات المرتجعة من أصحاب الشأن؛
- ◀ تقديم عرض موجز لأنشطة المراجعة والتحقيق والتفتيش والتحديات التي يفرضها هذا العمل، ورد الإدارة عليها؛
- ◀ الإبلاغ عن وجود خسائر يبلغ مجموعها 1.24 مليون دولار أمريكي وأصول وأموال مستردة قيمتها 856 043 دولارا أمريكيا خلال الفترة المالية؛
- ◀ تقديم تقرير عن الاتجاهات حسب طلب المجلس؛
- ◀ تقديم معلومات عن متابعة أفضل مبادرات الممارسات؛
- ◀ سرد التعاون مع وحدات الرقابة والحكومات المضيفة؛
- ◀ تقديم عرض للعمل لعام 2008؛
- ◀ تقديم قائمة بعمليات المراجعة والتفتيش وموجز للتحقيقات التي أجريت بشأن حالات الغش وحالات الاتهام بالغش خلال فترة السنتين.

مشروع القرار*



أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2008/6-F/1) وسوف يحيله إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية مشفوعاً بتعليقاته عليه.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.A/2008/16) الصادرة في نهاية الدورة.



مقدمة

- 1- أنشئ مكتب المفتش العام في عام 1994 وأصدر أول تقاريره للمجلس التنفيذي في عام 1996. وفي عام 2001 وحددت جميع مهام الرقابة⁽¹⁾ وأسندت إلى شعبة الرقابة التي يرأسها المفتش العام ومدير الشعبة. وفي عام 2003 فصلت مهمة التقييم عن الشعبة وأسندت إلى شعبة جديدة هي شعبة الإدارة القائمة على النتائج. وبعد تعميم نظام الإدارة القائمة على النتائج في عام 2007 أصبح مكتب التقييم قائما بذاته. وفي عام 2005 وافق المدير التنفيذي على ميثاق شعبة الرقابة الذي عرض على المجلس التنفيذي كملحق بتقرير المفتش العام للفترة 2004-2005⁽²⁾.
- 2- يغطي هذا التقرير الفترة 2006-2007، وهو التقرير السابع الذي يعرضه المفتش العام على المجلس التنفيذي. ووفقا للتعديلات التي أجريت في النظام الأساسي للبرنامج سوف تعرض تقارير المفتش العام مستقبلا على المجلس التنفيذي سنويا.

الاستراتيجية

- 3- وضعت استراتيجية الرقابة التي نفذت في فترة السنتين بهدف تعزيز إمكانات البرنامج في مجال إدارة المخاطر والمراقبة والتسيير والإدارة عبر (1) الإسهام في عمليات التطوير السياساتي والمؤسسي؛ (2) توفير تأكيدات مستقلة عبر عمليات المراجعة الداخلية؛ (3) إجراء عمليات التفتيش والتحقق المستقلة. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير استباقية للحد من مخاطر الغش والفساد وسوء الإدارة، ووضع تقديرات دقيقة للمخاطر، والتركيز على العملاء، ومشاورة الإدارة. وتنسق هذه الاستراتيجية مع خطة البرنامج الاستراتيجية (2006-2009). وأخذ وضع هذه الاستراتيجية وتنفيذها بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وأهداف الإدارة، والمخاطر وأوجه الضعف التي حددتها الخطة الاستراتيجية⁽³⁾ وخطة الإدارة وترتبط هذه الأنشطة بهدف خطة الإدارة رقم 6.
- 4- تهدف استراتيجية المراجعة الداخلية إلى توفير تأكيدات سنوية باتباع نهج المراجعة الوظيفية للحسابات القائم على المخاطر. وبناء على ذلك، وتأسيسا على تقديرات المخاطر والعمليات المرتبطة بالمجالات الوظيفية الستة للتكنولوجيا غير المعلوماتية، صنفت هذه العملية وفقا لمستوى ما تتعرض له من مخاطر. وتراجع العمليات المرتفعة المخاطر سنويا، بينما

(1) مكتب المراجع الداخلي، ومكتب التفتيش والتحققات ومكتب التقييم.

(2) الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-F/1، الملحق الأول.

(3) الوثيقة WFP/EB.A/2005/5-A/Rev.1.

تراجع العمليات المعتدلة المخاطر كل سنتين، وتراجع العمليات المنخفضة المخاطر في دورات مدة كل منها ثلاث سنوات. واختبرت هذه العمليات على مستوى المقر والميدان. وقامت الاختبارات الميدانية على أساس تقدير المخاطر التي تواجهها المكاتب القطرية. ونفذت عمليات تكنولوجيا المعلومات في أربعة مجالات وظيفية متماثلة في تصنيف درجة مخاطرها. وشملت خطة مراجعة سريعة هذه العمليات. وتم النظر في عمليات الطوارئ الكبرى غير المتوقعة، والمبادرات الجديدة على أساس المشاركة المبكرة في ملاحظة التطورات، وتقدير المخاطر وإجراء المراجعة، وتوفير المعلومات الارتجاعية، ومتابعة تنفيذ التوصيات. ويهدف الإطار إلى تقديم تأكيدات معقولة في هذا الصدد.

- 5 أكملت التحقيقات عمل مهام التحقيقات والمراجعة الداخلية. وتنفذ عمليات التحقيق الموجهة فيما يتعلق بالمكاتب الميدانية والمكاتب الفرعية التي ليس من المرجح مراجعتها في سنة ما، أو التي يتم تلقي شكاوى عديدة بشأنها.
- 6 نفذت عمليات التحقيق بإتباع عملية ثلاثية الأبعاد تقوم على أساس المخاطر التي يشكل الحدث المبلغ عنه من مخاطر للبرنامج.

الموارد

- 7 تخصص الموارد في شعبة الرقابة ضمن ميزانية البرنامج للفترة المالية مع بيان المخصصات النهائية في خطة الإدارة. ويبين الجدول 1 مخصصات شعبة الرقابة للفترة 2006-2007 مقارنة بالفترتين السابقتين.

الجدول 1- موارد شعبة الرقابة			
2007-2006	2005-2004	2003-2002	
9 706	5 586	3 373	حساب دعم البرامج والإدارة (بملايين الدولارات)
20	16	11	الموظفون الفنيون
10	8	7	موظفو الخدمات العامة
30	24	18	مجموع موظفي الشعبة

- 8 بالرغم من حدوث زيادة مطردة في موارد شعبة الرقابة في فترة السنتين إلا أن مستوى مهام الرقابة لا يزال دون مستواها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الحجم المماثل للبرنامج. وكان تقرير وحدة التفقيش المشتركة ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة⁽⁴⁾ الذي يقارن بين مخصصات ميزانيات مهام الرقابة في هيئات الأمم المتحدة كنسبة مئوية من برامج العمل، قد وصف مهمة الإشراف في البرنامج بأنها كانت "دون المستوى".
- 9 يضم مكتب المراجع الداخلي 14 موظفا من الفئة الفنية من المراجعين من ذوى المؤهلات المناسبة. وحصل كل منهم على درجة أو شهادة: كمحاسب قانوني، أو مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني مزامن معتمد، أو مراجع معتمد لنظام المعلومات، أو مهندس في علوم الكمبيوتر.

(4) الوثيقة JIU/REP/2006/2

- 10- يضم مكتب التفتيش والتحقيقات خمسة موظفين من الفئة الفنية منهم اثنان من المحامين. وحصل كل منهم على درجة أو شهادة مناسبة، وتم اعتماد ثلاثة على مستوى محقق معتمد في: قضايا الغش، ومراجع داخلي معتمد، ومستشار ضريبي معتمد.
- 11- وضمانا لحفاظ الموظفين على مهاراتهم ومعلوماتهم وتحديث مؤهلاتهم، تتأكد شعبة الرقابة من أن كلا منهم يحضر دراسات تدريبية خارجية أو مؤتمرات مرة كل سنة.

الأنشطة

- 12- يبين الجدول 2 أنشطة شعبة الرقابة مقارنة بالفترتين الماليتين السابقتين. ويبين الملحق الأول عملية المراجعة والتفتيش في الفترة 2006-2007.

الجدول 2: أنشطة شعبة الرقابة						
التفتيش	التحقيق	المراجعة الداخلية				
		خدمات الاستشارة	تكنولوجيا المعلومات	المقر	الميدان	
6	77	185	2	9	24	2003-2002
7	150	255	1	13	62	2005-2004
7	139	159	6	10	49	2007-2006

ضمان الجودة

- 13- في أعقاب الاستعراض الخارجي الذي أجراه المحاسبون القانونيون بننلى وجينسون لشعبة الرقابة في عام 2003، أجرى معهد المراجعين الداخليين تقديرات لمدى جودة مهمة المراجعة الداخلية في عام 2006. وتوصل التقدير إلى أن مهمة مكتب المراجع الداخلي "تتوافق عموماً" (أعلى درجة تصنيف) مع معايير المعهد، وطرح 11 توصية لتحسين عمل المكتب وتوصيتين للإدارة. وتم العمل بجميع التوصيات المتعلقة بمكتب المراجع الداخلي. وتوصل الاستعراض المشترك بين الأقران الذي أجرى في الفترة 2007-2008 لمهام التفتيش في مصرف التنمية الأمريكي والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش إلى عدة توصيات استراتيجية وتشغيلية لتعزيز إجراءات التحقيق، وخلص إلى أن "المشتركين في عملية الاستعراض أعربوا عن ارتياحهم لالتزام مكتب التفتيش والتحقيقات بالخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات".⁽⁵⁾ وبحث الاستعراض إحدى القضايا التي حقق فيها المكتب ولاحظ "أن المشتركين في الاستعراض خلصوا إلى أن مكتب التفتيش والتحقيقات استطاع الاستجابة للمسألة الرئيسية بكفاءة وفعالية، وأنه يمكن الاعتماد على أعمال التحقيق كأساس تقوم عليه الإجراءات العقابية والجنائية."

- 14- ينفذ مكتب المراجع الداخلي ومكتب التفتيش والتحقيقات عملية فعّالة لضمان الجودة الداخلية.

(5) الخطوط التوجيهية للتحقيقات التي اعتمدها المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين في عام 2003.



منظور أصحاب الشأن

15- اتبعت شعبة الرقابة، لقياس أدائها، نهجا يقوم على أساس "بطاقة درجات متوازنة" لتمكينه من وضع تقديرات انطلاقا من المنظور الداخلي والمالي وأصحاب الشأن، ومن هذا المنطلق تجرى عمليات مسح للمعلومات الارتجاعية للتعرف على درجة ارتياح أصحاب الشأن عند نهاية عمليات المراجعة أو التحقيق. وتألف المسح من عشرين سؤالاً غطت خمسة مجالات رئيسية للمشاركة في المسح، وطلب ممن شملهم المسح تصنيف المعايير وفقا لخمس درجات تعبر الأولى عن ("غير مرض إطلاقاً") إلى الخامسة ("مرض للغاية") وكان متوسط الدرجة التي حصلت عليها شعبة الرقابة هي 4.3، أي بدرجة "مرض". ويبين الجدول 3 أدناه التصنيف في المجالات الخمسة. وتستخدم الشعبة نتائج المسح من أجل تحديد وتنفيذ التدابير التي تحقق قيمة مضافة لعمل الشعبة، ومن ثم تحسين ما تقدمه من خدمات باستمرار.

الجدول 3: تقرير مسح مدى ارتياح عملاء شعبة الرقابة للفترة 2006-2007				
المتوسط	التحقيق	التفتيش	المراجعة	
4.1	3.9	4.4	4.05	النطاق
4.2	غير متوافر	4.4	3.95	العملية
4.7	5	4.9	4.15	الاتصالات
4.1	غير متوافر	4.5	3.7	الإبلاغ عن النتائج والتوصيات
4.4	4.2	4.9	4.2	الموظفون
4.3	4.4	4.6	4.01	المتوسط
التصنيف (1-5):				
1- غير مرض إطلاقاً 2- غير مرض 3- غير مرض بعض الشيء 4- مرض 5- مرض للغاية				

عرض عام لنتائج الرقابة

16- إدارة البرنامج وأجهزته الرياسية مسؤولون عن إدارة المخاطر والرقابة والتسيير في البرنامج. وتوفر شعبة الرقابة للمدير التنفيذي تأكيدات مستقلة وموضوعية بشأن فعالية هذه العمليات في تحقيق أهداف البرنامج بما يتفق وسياساته ولوائحه ونظمه الأساسية.

17- ومع الأخذ بعين الاعتبار (1) تحسن التوجيهات المعيارية؛ (2) تعزيز إمكانات الاستجابة للطوارئ؛ (3) تحسن عمليات التوريد والإدارة المالية ونظام المدفوعات الإلكتروني؛ (4) وضع نظام يكفل حماية "المبلغين عن المخالفات" من الانتقام؛ (5) تقييم عمليات الرقابة الجارية حتى اكتمال أعمال المراجعة للفترة المالية، خلصت مهمة المراجعة الداخلية إلى أن البرنامج هو منظمة معرضة لمخاطر معتدلة مع وجود ضمانات متوسطة بتحقيق أهدافه وفقاً لسياساته ولوائحه ونظمه. ولوحظ في هذا الصدد أن البرنامج (1) يمارس عمله في ظل بيئة غير مستقرة وغير آمنة إلى حد بعيد، مع تعرض موظفيه إلى مخاطر تقييد من قدرتهم على رصد الأنشطة؛ (2) وأنه لا يحصل على تقارير واقية عن الأطراف المتعاونين معه؛ (3) يجرى تغييرات كبيرة ومعقدة، مثل النموذج الجديد لسير العمل، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة معلومات البرنامج ونظامه العالمي WINGS II؛ (4) يواجه تحديات لا تنقطع عند الاستجابة للطوارئ؛ (5) يواجه قضايا صعبة مرتبطة بتعبئة الموارد؛ (6) لا يتوافر له إطار معتمد رسمياً للرقابة الداخلية.



- 18- قدم مكتب المراجع الداخلي 1 597 توصية مراجعة عن تكنولوجيا المعلومات والغير معلوماتية في للفترة 2006-2007. ويتعلق العدد الأكبر من قضايا المراجعة خلال السنة بالمجال الوظيفي لإدارة العمليات والبرامج، التي ارتبطت أيضاً بأكثر عدد من القضايا مرتفعة المخاطر، وجاءت بعدها المجالات الوظيفية لإعداد التقارير والإدارة المالية وخدمات الدعم (انظر الملحق الثاني). وفي الفترة 2006-2007 صدرت 966 توصية بشأن عمليات التنفيذ، أفادت التقارير بأن المكاتب المعنية نفذت 690 (71%) منها. وتواصل شعبة الرقابة متابعة تنفيذ التوصيات الباقية.
- 19- في الفترة 2006-2007 أجريت سبع عمليات تفتيش في المكاتب القطرية، تولت خمسة منها استعراض المجالات التي دل عدد الشكاوى المتلقاة بشأنها على وجود مخاطر مرتفعة تتعلق بسوء الإدارة أو المخالفات. وأكدت عمليات التفتيش بصفة عامة ما توصلت إليه المراجعة من نتائج بأن إدارة العمليات والبرامج تشكل المجال الذي يثار بشأنه أكبر عدد من الملاحظات.
- 20- وفي الفترة 2006-2007 تم تلقي 389 شكوى جديدة تحول 139 منها إلى قضايا مرفوعة. وحدث انخفاض كبير في عدد القضايا المرفوعة بشأن التحرش، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة، واختلاس الأغذية مقارنة بالفترة 2004-2005، لكن حدثت زيادة في قضايا الغش في المستحقات والسرقة (انظر الملحق الثالث). وتعلق أحد التحقيقات الرئيسية بالغش المالي في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي (المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ سابقاً). (انظر الفقرات 52-57). وقد أبرز ذلك عدم كفاية المراقبة في المجالات الوظيفية لإدارة العمليات والبرامج والإدارة المالية.
- 21- طرحت عمليات التفتيش والتحقيقات 482 توصية لتنفيذها في فترة السنتين، وتم تنفيذ 412 (85 في المائة) توصية منها.

أبرز التحديات التي تواجهها الإدارة

الاستجابة للطوارئ

- 22- ركز البرنامج والأمم المتحدة على تعزيز قدرة البرنامج على الاستجابة للطوارئ الإنسانية. ففي عام 2006 استعرضت مهمة المراجعة الداخلية مدى قدرة البرنامج على الاستجابة للزلزال الذي ضرب باكستان. وأجريت مراجعة مماثلة لمدى استجابة البرنامج للزلزالي التسونامي الذي ضرب آسيا في عام 2005. ولاحظت عملية المراجعة الخاصة بباكستان وجود العديد من أوجه القوة، مثل سرعة اعتماد العمليات والتبكير في صرف الأموال وسرعة إجراء عمليات المسح التقديري، وتحسن عملية الاستهداف، وإنشاء مركز الأمم المتحدة للوجستيات، والقيام بدور قيادي في الأزمتهن. وحدد الاستعراض العديد من التحديات الجارية والجديدة التي شملت:

- ◀ عدم كفاية هيكل الإدارة والدعم المقدم لإدارة الطوارئ؛
- ◀ عدم كفاية إدارة السلع ونظم إعداد التقارير؛
- ◀ عدم الالتزام بالقواعد في بعض عمليات التوريد؛
- ◀ غياب التوجيهات في إدارة خدمات الدعم المشترك بين الوكالات؛
- ◀ قصور نهج المجموعات.

- 23- واتخذ البرنامج في عام 2006 خطوات لتعزيز قدرته على الاستجابة للطوارئ، فقد صدر في 20 مارس/آذار 2006 بروتوكول تنشيط الاستجابة للطوارئ في المنظمة وإنشاء وظيفة منسق حالات الطوارئ في المقر في روما. ووضع هيكل رسمي شمل جماعة العمل المعنية بالاستجابة العاجلة برئاسة منسق الطوارئ، وانبثقت عنها مجموعات عمل فرعية لتوزيع الموظفين. ووضع البرنامج أيضاً مشروع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية الذي يقدم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية، إما مجاناً أو على أساس استرداد التكاليف. وتولى البرنامج قيادة المجموعات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغذية.
- 24- اختبرت قدرة البرنامج على الاستجابة للطوارئ أثناء الأزمة اللبنانية في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006 التي تمت مراجعتها في 2007. وتوصل مكتب المراجع الداخلي إلى بعض القضايا المتكرر حدوثها، مثل قصور هيكل المراقبة وإدارة السلع وإعداد التقارير والعمليات المشتركة بين الوكالات.

إدارة العمليات والبرامج

- 25- أشارت خطة البرنامج الاستراتيجية (2006-2009) إلى أن البرنامج لا يزال غير قادر على تقديم دليل قوى ومنهجي على ما حققه من نتائج. ويقتضي رصد وتقييم الفعالية المضي في إجراء المزيد من التحسينات. وبحث المراجع الداخلي في فترة السنتين أسلوب البرنامج في إدارة العمليات والبرامج بإجراء أربع عمليات مراجعة في المقر و31 عملية مراجعة ميدانية وسبع عمليات تفتيش. وتم أيضاً استعراض إدارة البرامج لأغراض إجراء بعض التحقيقات. ومن بين 415 توصية مراجعة قدمت لتنفيذها خلال الفترة، تعلق 21 منها بقضايا مرتفعة المخاطر و179 بقضايا معتدلة المخاطر و215 بقضايا منخفضة المخاطر.
- 26- إن ظروف الأمن التي تكتنف بعض أهم عمليات البرنامج لا تسمح إلا بقدر محدود من رصد الأنشطة. وأدى ذلك إلى ارتفاع مخاطر اختلاس الأغذية، مما أدى بدوره إلى احتمال حرمان "المستفيدين المستهدفين" من معونات الأغذية.
- 27- لا تلتزم بعض الحكومات والشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية التي تولت توزيع الأغذية بالنيابة عن البرنامج بتقديم تقارير دقيقة في حينها، مما أدى إلى ظهور مخاطر تكمن في احتمال أن يقدم البرنامج تقارير لا يعول عليها عن المشروعات، وغير ذلك من التقارير المتعلقة بالمساءلة.
- 28- لم يتوافر للبرنامج نظام متكامل للمعلومات بما يسمح بتوجيه جميع عمليات إدارة البرامج مما أدى إلى تعدد نظم إعداد بيانات التقارير وضياح الوقت في التوفيق بين البيانات، كما أثر ذلك في تقارير التوزيع. وقد تضاعفت المشكلة بسبب نقص قاعدة بيانات الرصد والتقييم في المنظمة لرصد النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية. ودأب مكتب المراجع الداخلي على التوصية بتطوير النظام المؤسسي. وتم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد عبر اتباع النهج المشترك للرصد والتقييم الذي يجرى ربطه بنظام WINGS II.
- 29- يتعقب البرنامج تحركات الأغذية باستخدام نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (COMPAS) وطور النظام الجديد COMPAS في عام 2004. وتبين من المراجعات التي أجراها مكتب المراجع الداخلي وجود أوجه ضعف في تشغيل نظام تعقب حركة السلع في البرنامج، مثل عدم كفاية السجلات والتأخر في إجراء التعديلات اللازمة، وعدم اتساق البيانات،

وعدم توافر القدرة على الكشف عن الخسائر. وكان تطبيق نظام COMPAS في بداية عمليات الطوارئ تطبيقاً ضعيفاً، حيث اعتمد موظفو الطوارئ أساساً على كشوف الإكسيل في تعقب حركة السلع.

30- وتجنباً لانقطاع سلسلة الإمداد وتلبية احتياجات الطوارئ، لجأ البرنامج عادة إلى إقراض أو اقتراض السلع من عمليات الطوارئ الأخرى والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والمشروعات. وتوجد قضايا عديدة ترتبط بعمليات الإقراض والاقتراض تشمل عدم كفاية السجلات، والقصور في تغطية التكاليف المرتبطة بها، وعدم الوفاء بشروط الجهات المانحة، وعدم توافر المعالجة المحاسبية المناسبة.

31- وأدى تطور عمل البرنامج إلى ظهور قضايا جديدة خلال الفترة المالية في المجال الوظيفي المتعلق بإدارة البرامج وشمل ذلك التحديات المرتبطة بعمليات الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في أحد البلدان ومكتب الدعم في الميدان وفي حالات الطوارئ.

32- ومن بين التوصيات البالغ عددها 415 توصية المقدمة للتنفيذ في الفترة 2006-2007 في مجال إدارة العمليات والبرامج، نفذت الإدارة 298 توصية (72 في المائة) ويواصل مكتب المراجع الداخلي رصد تنفيذ التوصيات الباقية.

إعداد التقارير والإدارة المالية

33- يتوافر للبرنامج هيكل لامركزي، حيث يمارس عملياته عبر 77 مكتباً قطريا وستة مكاتب إقليمية و 12 مكتب اتصال. وتدون المعلومات المالية في نظام WINGS II. وتم العمل بنظام المدفوعات الإلكتروني في 53 مكتباً قطريا ومكاتباً إقليمية. وفي خلال فترة السنتين روجعت عمليات إعداد التقارير والإدارة المالية في 46 مكتباً إقليمياً و وحدتين في المقر. ومن بين التوصيات البالغ عددها 319 توصية بشأن المراجعة المقدمة لتنفيذها في الفترة 2006-2007 تتعلق اثنتان بقضايا مرتفعة المخاطر و 132 بقضايا معتدلة المخاطر و 185 بقضايا منخفضة المخاطر.

34- تبين التحقيقات التي أجراها اثنان من موظفي المالية في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي بشأن الغش المالي وجود جوانب ضعف في تقسيم الواجبات وتسوية المدفوعات في إطار نظام المدفوعات الإلكتروني ونظام (WINGS)، والتسويات المصرفية، والرقابة في إطار نظام المدفوعات الإلكتروني. وتوصلت عمليات المراجعة أيضاً التي أجراها مكتب المراجع الداخلي خلال الفترة المالية إلى وجود أوجه ضعف مماثلة في إعداد التقارير والإدارة المالية. وأجرت الإدارة ثلاثة تحسينات كبيرة بعد عمليات الغش التي كشفت في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، وهي (1) الإدارة المركزية لدقتر حسابات الموردين الرئيسي؛ (2) استخدام نماذج جاهزة في نظام المدفوعات الإلكتروني؛ (3) سوء توقيت وتأخر اكتمال عمليات التسوية المصرفية.

35- استعرض مكتب المراجع الداخلي في عام 2007 تنفيذ البرنامج لنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الموعد المقرر له وأوصى بالتأكد من التزام البرنامج بهذه المعايير، كما ألقى الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من التوضيح من حيث تفسير المعايير.

36- قدمت 319 توصية مراجعة لتنفيذها في الفترة 2006-2007 في المجال الوظيفي لإعداد التقارير والإدارة المالية، وتم تنفيذ 243 (76 في المائة) منها ويواصل مكتب المراجع الداخلي رصد تنفيذ باقي التوصيات. وأسفر التحقيق الذي أجرى في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي عن 27 توصية تتعلق بالإدارة والمراقبة، وتعلق معظمها بالإدارة المالية ونظام المدفوعات الإلكتروني. وتفيد التقارير بأنه تم تنفيذ 18 (67 في المائة) توصية، ويجري تنفيذ 8 توصيات.

تعبئة الموارد

37- البرنامج منظمة تمول طوعيا. وتعتبر تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات هدفا رئيسيا للإدارة. وقد توصلت الخطة الاستراتيجية للفترة 2006-2009 الى أنه بالرغم من أن البرنامج بدأ في تنويع قاعدة موارد إلا أنه لا يزال يعتمد ماليا على الموارد التي يقدمها عدد قليل نسبيا من الجهات المانحة، وهذا الأمر يشكل مخاطر كبيرة. وقد تولى مكتب المراجع الداخلي بحث عملية تعبئة الموارد والشراكات والصلات الخارجية في إطار إحدى عمليات المراجعة التي أجريت في المقر و12 عملية مراجعة ميدانية. وتم تقديم عشر توصيات مراجعة لتنفيذها، منها ثلاث توصيات تتعلق بمخاطر مرتفعة واثنتان بمخاطر معتدلة وخمس بمخاطر منخفضة.

38- وقد ظلت القضايا المتعلقة باسترداد التكاليف بالكامل التي طرحها تقرير المفتش العام لفترة السنتين 2004-2005 تشكل تحديا للبرنامج. وفي مايو/أيار 2006 أصدرت إدارة تعبئة الموارد والاتصالات توجيهها عاما وإرشادات بشأن اتباع نهج أفضل هيكلية لاسترداد التكاليف بالكامل في الحالات التي تستخدم فيها السلع التي تبرعت بها الحكومات المضيفة لأغراض قطرية ولكنها لا تنتج داخل القطر أو تستورد على أساس تجاري. وظلت التوجيهات المتعلقة بتحديد قيمة الخدمات والهدايا العينية غير متوافرة.

39- في عام 2006 أبرزت عملية مراجعة أجزاها مكتب المراجع الداخلي لشعبة تعبئة الموارد من القطاع الخاص الحاجة إلى (1) وجود استراتيجية لتعبئة الموارد من القطاع الخاص وتكون متوافقة مع الخطة الاستراتيجية؛ (2) إضفاء الصفة الرسمية على السياسات والتوجيهات والإرشادات عبر إصدار التعميمات والتوجيهات؛ (3) توضيح خطوط إعداد التقارير وهيكل شعبة تعبئة الموارد من القطاع الخاص؛ (4) فرز الجهات المانحة من القطاع الخاص؛ (5) وضع نظام مؤسسي للمعلومات من أجل تعبئة الموارد من القطاع الخاص. وقد وافقت الإدارة على تنفيذ هذه التوصيات واعتمد المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام 2008 الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد من القطاع الخاص.

40- صدرت 10 توصيات مراجعة لتنفيذها في الفترة 2006-2007 وتم تنفيذ 8 منها.

خدمات الدعم

41- تم استعراض خدمات الدعم في إطار 32 عملية مراجعة ميدانية و5 عمليات مراجعة على مستوى المقر، وطُرحت 133 توصية مراجعة، تتعلق 3 منها بمخاطر مرتفعة و41 بمخاطر معتدلة و89 بمخاطر منخفضة.



42- تحدد خطة البرنامج الاستراتيجية للفترة (2006-2009) بأن إمكانات موظفي البرنامج وممارستهم لعملهم في ظل ظروف شاقة يشكل مخاطر للبرنامج. ويتعلق هدف الإدارة رقم 2 الوارد في خطة الإدارة (2006-2007) بأنه هو "اختيار المستخدم للموظف الكفؤ الملتزم بالقضاء على الجوع". واستعرض مكتب المراجع الداخلي عمليات التعيين وإعادة التخصيص والترقية في إطار المراجعة التي أجراها في عام 2006 التي أكدت أن عمليات الموارد البشرية للبرنامج مرتفعة المخاطر. وحدد الاستعراض الحاجة إلى:

◀ وجود خطة استراتيجية معتمدة للموارد البشرية؛

◀ وجود دليل للموارد البشرية؛

◀ تحسين توقيت إيفاد الموظفين الميدانيين عند بداية حالات الطوارئ الكبرى؛

◀ المزيد من الشفافية والتناسق في عمليات التعيين والترقية؛

◀ الالتزام بالأطر الزمنية لتقييم الأداء؛

◀ سرعة شغل الوظائف الحيوية الشاغرة.

43- بدأت شعبة الموارد البشرية في مواءمة مهام الموارد البشرية مع الخطة الاستراتيجية. ومن المتوقع عرض استراتيجية الموارد البشرية المواءمة مع الخطة الاستراتيجية (2008-2011) على المجلس التنفيذي لاعتمادها في عام 2008.

44- استعرض مكتب المراجع الداخلي أيضاً عمليات قياس الأداء وإعداد التقارير أثناء الفترة المالية، وقدمت عدة توصيات لتحسينها، شملت وضع إطار جيد التحديد لإعداد التقارير وقياس الأداء.

45- قدمت 133 توصية لتنفيذها في الفترة 2006-2007 ونفذ منها 85 توصية (64 في المائة)

تكنولوجيا المعلومات

46- أجريت في الفترة المالية خمس عمليات مراجعة وظيفية لعمليات تكنولوجيا المعلومات، وقدمت 78 توصية للتنفيذ. وتعلق 29 منها بقضايا منخفضة المخاطر و44 بقضايا معتدلة المخاطر وخمس توصيات بقضايا مرتفعة المخاطر. وشملت المجالات التي خضعت للاستعراض نظام المدفوعات الإلكتروني، ونظام تعبئة الموارد، ونظام COMPAS، والموقع الإلكتروني لنظام إجراءات الموظفين، ونظام الموارد البشرية المتعلق بالموظفين المحليين، ونظام WINGS II.

47- استعرض مكتب المراجع الداخلي نظام المدفوعات الإلكتروني المطبق في المقر وفي أربعة مكاتب ميدانية. وبعد التحقيق في قضايا الغش المالي في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي اتخذت الإدارة إجراءات في مجال (1) تعزيز الرقابة على نظام المدفوعات الإلكتروني، بما في ذلك توفير خدمات الإنترنت بالقدر الكافي والحصول على المساندة في المكاتب الميدانية؛ (2) وضع قائمة تفصيلية بقضايا الأمن للمكاتب الميدانية؛ (3) استخدام مكتبة للنماذج الجاهزة؛ (4) وتوصلت المراجعة إلى أن نظام المدفوعات الإلكتروني عملية مرتفعة المخاطر كشفت عن بعض أوجه الضعف التي تم تحديدها فيما يتعلق بالغش في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وتشمل:

◀ ضعف الرقابة المادية والأمنية المنطقية على عمل نظام المدفوعات الإلكتروني؛

◀ عدم الفصل المناسب بين شبكات نظام المدفوعات الإلكتروني، حيث يمكن للمستخدمين الوصول إلى شبكات وخدمات ومواقع أخرى في المكاتب الميدانية؛

◀ عدم كفاية الرقابة على أسلوب تشكيل مستخدمى النظام وأسلوب دخولهم إليه؛



- ◀ عدم كفاية الرقابة على نظام المحاسبة الإلكتروني حيث لا يتيقن المستخدمون من المعاملات وتدوين الأنشطة في النظام؛
- ◀ عدم فعالية استخدام مكتبة النماذج الجاهزة في بعض المكاتب القطرية والإقليمية.
- 48 تفيد تقارير الإدارة بأنها تصدت لأوجه الضعف وأجرت التغييرات اللازمة الواردة في 31% من التوصيات المبينة في تقرير المراجعة.
- 49 استعرض مكتب المراجع الداخلي عملية تطوير نظام WINGS II وحدد المجالات التي يتعين تحسينها حتى يمكن اكتمال النظام وتشغيله في الموعد النهائي المحدد في يناير/كانون الثاني 2009.
- 50 قدمت 78 توصية لتنفيذها في الفترة 2006-2007، وتم تنفيذ 49 (63 في المائة) منها.

عمليات التحقيق البارزة

- 51 تم في الفترة 2006-2007 إجراء 139 عملية تحقيق جديدة، منها 42 قضية رحلت من الفترة 2004-2005. وتم حفظ 127 قضية من بين 181 قضية تم النظر فيها. ومن بين القضايا التي سجلت في فترة السنتين تعلق 29 منها بمسائل مثل التحرش، والتحرش الجنسي، وسوء استخدام السلطة، والغش في المستحقات، وتعلق 5 منها بالاستغلال الجنسي وسوء استخدام السلطة، و67 منها بالغش والتسبب في خسائر السلع. وترد فيما بعد مناقشة بعض القضايا الرئيسية، حيث يتضمن الملحق الرابع موجزا للقضايا المتعلقة بالغش والشروع فيه التي تم الإبلاغ عنها للمراجع الخارجي.

الغش المالي، المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي

- 52 في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2005 اتصل مدير المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي بمكتب التفتيش والتحقيقات طالبا منه المساعدة في التحقيق في واقعة غش مالي قيمتها 1.2 مليون دولار أمريكي. وأفاد المدير الإقليمي بأن شركة النقل المتعاقدة مع المكتب الإقليمي قدمت فاتورة غير مدفوعة، تبين بعد التحريات أنها دفعت إلى الحساب المصرفي للمورد ولم تسجل في دفاتر البرنامج. وتبين من التحقيقات الإضافية أنه تم تأدية 12 من المدفوعات للمورد وأن المساعد المالي في المكتب الإقليمي تلقى مبالغ من المورد. وبعد التحقيق قرر مكتب التفتيش والتحقيقات أنه تم تحويل مبلغ آخر قدره 3.3 مليون دولار أمريكي إلى مورد آخر ليس مسجلا لدى البرنامج، وكانت الشركة مملوكة لمسؤول وطني في المكتب الإقليمي. ووجد مكتب التفتيش والتحقيقات أيضاً مبلغين مدفوعين قيمتهما 1.16 مليون دولار أمريكي لشركة توريد أخرى ليست مسجلة لدى البرنامج، وإنما يمتلكها نفس المسؤول المالي الوطني. ولم يمنح البرنامج عقوداً لأي من شركات التوريد الثلاث، كما لا يوجد سجل بأي قضايا لإعادة أموال لصالح شركات التوريد المسجلة.

- 53 كشف استعراض الإدارة المالية في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي أن نظام المدفوعات الإلكتروني في المكتب لم يكن متصلاً آلياً بنظام WINGS ونتيجة لذلك أدخلت تفاصيل المدفوعات فردياً في نظام المدفوعات الإلكتروني بواسطة شخص "مشارك ضمناً" وصرف المبالغ اثنان من المسؤولين المستغلين المرخص لهم بذلك باستخدام بطاقة التعريف الشخصي وكان المساعد المالي هو الشخص المتسلل المكلف بعملية الدخول. ولم يكن المسؤول المالي الوطني مفوضاً بصرف هذه المبالغ ولكن في غياب المسؤول المالي الإقليمي حصل على بطاقة الرقم الكودي الشخصي لاثنتين على الأقل من المسؤولين المستغلين المرخص لهم بالدخول للنظام. ومن ثم استطاع صرف المبالغ. واستغل المسؤول المالي والمساعد

المالي هذا الوضع بالتواطؤ معاً في الدخول إلى النظام والاستيلاء على المبالغ من حساب المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي.

- 54- وكشف الاستعراض الذي أجراه مكتب التفتيش والتحقيقات لمعاملات نظام WINGS في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي عن وجود سلسلة من عمليات الاستيلاء على المبالغ والصراف المزدوج للمدفوعات بالغش من الالتزامات الصحيحة وذلك بقصد التغطية على عملية الغش. وقام بإجراء هذه المعاملات المساعد المالي المسؤول المالي الوطني أو موظف آخر تابع لهما. واستخدمت سلسلة من تسويات الفواتير المستحقة لشركات النقل في عام 2003 لتيسير تقديم مدفوعات أخرى بصرف فواتير تم تسجيلها من قبل. وأسئ أيضاً استخدام تسهيلات نظام WINGS، مثل دفاتر يومية الموردين وفواتير الحسابات مستحقة الدفع بغرض تحميلها مباشرة على المشروعات وتيسير الأداء المزدوج للمدفوعات.
- 55- وخلص مكتب التفتيش والتحقيقات إلى أن المسؤولين الماليين تواطؤاً في غش البرنامج بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي وأن العامل الذي يسر عملية الغش يرجع إلى عدم كفاية الرقابة الداخلية، وهي المسألة التي أثارها عمليات المراجعة السابقة. وحدث أيضاً تقصير في الرقابة على عقود النقل، لاسيما الإخفاق في توثيق عقود اللوجستيات بالقدر الكافي في المراحل الأولى من عمليات الاستجابة للطوارئ، مما أدى إلى تقديم مدفوعات "سلف" ووفر الأساس الذي قام عليه الغش. ومن الأضرار الأخرى لهذا الوضع قرار التحكيم النهائي الذي اتخذ ضد البرنامج بدفع مبلغ 3 ملايين دولار أمريكي لإحدى شركات النقل.

- 56- ألفت شرطة جنوب أفريقيا القبض على موظفي البرنامج اللذين اشتركوا في عملية الغش، ويجري اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهما. وتم التحفظ على ممتلكاتهما الشخصية، بما في ذلك الحسابات المصرفية التي يمكن دفع معظمها للبرنامج في حالة الإدانة. وتزيد قيمة هذه الممتلكات المتحفظ عليها على 5 ملايين دولار أمريكي.
- 57- أصدر مكتب التفتيش والتحقيقات 27 توصية بشأن الرقابة الداخلية و 10 توصيات بشأن إجراءات الموظفين. وأعلنت الإدارة أنه تم تنفيذ 18 توصية للرقابة الداخلية و 7 توصيات لإجراءات الموظفين. ويجري تنفيذ 8 توصيات للرقابة الداخلية و 3 توصيات لإجراءات الموظفين. وفيما يتعلق بتوصيات الرقابة الداخلية التي لم تنفذ فإن الإدارة ترى أنه يجري اتخاذ إجراءات الرقابة البديلة. ويعد فرض العقوبات على الموظفين دلالة أرسلت إلى موظفي البرنامج عموماً وإلى المديرين خصوصاً بأن المساءلة هي عمود رئيسي من أعمدة إدارة البرنامج.

التصدير والتجارة غير المرخص بهما للذهب - جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 58- تلقى مكتب التفتيش والتحقيقات شكوى تحريرية من أحد تجار الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أحد موظفي البرنامج. وأحال مكتب الممثل الخاص للأمين العام الشكوى إلى البرنامج. وجاء في الشكوى أن المدعى حرر محضراً لدى شرطة التعدين يطالب باسترداد مبلغ مستحق على أحد موظفي البرنامج كان قد اشترك معه في عمليات تصدير الذهب والتجارة فيه في أواخر عام 2006. وتفيد الشكوى أن موظف البرنامج وجه اتهامات كيدية ضد المدعى وقدم رشاوى للمسؤولين في مكتب النائب العام مما أدى إلى إلقاء القبض على المدعى وحبسه في السجن المركزي.
- 59- توصل التحقيق إلى أن الموظف اشترك في عمليات غير مرخص بها للتجار في الذهب وتصديره مع الشخص المتواطئ معه. وتقرر أيضاً أن الموظف أغفل إبلاغ مسؤولي الأمم المتحدة على النحو الواجب باشتراكه في اتخاذ إجراءات لدى الشرطة والقضاء، بما في ذلك إجراء مقابلتين والتوقيع على محضرين بأقواله أثناء ساعات العمل الرسمية في البرنامج. وبحث مكتب التفتيش والتحقيقات تصرفات الموظف غير المرخص بها فيما يتعلق بالتجار في الذهب



ومحاولته تضليل المحققين باعتبار ذلك سلوكاً غير لائق يلحق الضرر بسمعة الأمم المتحدة و البرنامج. وتبين للمكتب أيضاً أن الموظف أغفل عن عمد إبلاغ المسؤولين في الأمم المتحدة بالإجراءات الجنائية التي كان طرفاً فيها معرضاً بذلك نفسه للخطر ومعه عدد من زملائه الموظفين وربما آخرين في الأمم المتحدة. وقام البرنامج بفصل الموظف من وظيفته.

خسائر السلع - السودان

60- طلب مدير المكتب القطري في السودان المساعدة من مكتب التفتيش والتحقيقات بعد أن اكتشف المكتب القطري أن ثلاثة من شركات النقل قامت بإعادة تعبئة 53 طناً مترياً من أغذية البرنامج بما قيمته 15 000 دولار أمريكي في الخرطوم و81 طناً مترياً قيمتها 23 000 دولار أمريكي في نيالا. وقدمت، أو شرعت في تقديم، رشاً إلى موظفي البرنامج في نيالا. وألقت الشرطة القبض على وكيل إحدى شركات النقل وموظف البرنامج أثناء تنفيذ عملية قام فيها موظفو الأمن في المكتب القطري بمساعدة الشرطة.

61- تشير النتائج التي توصل إليها مكتب التفتيش والتحقيقات إلى وجود خلل كبير في الرقابة اللوجستية عند الاستجابة للطوارئ في دارفور. وهذا الخلل مكن شركات النقل من مخالفة شروط التعاقد بتهرب السلع بين الشاحنات وتعطيل تسليم الشحنات. وأدى هذا الخلل في الرقابة على المستويات العليا إلى تسرب الخلل إلى المستوى الميداني، حيث حال عدم كفاية البيانات المدونة في نظام COMPAS دون تنفيذ التدابير اللوجستية الأساسية، مثل تسوية المخزونات. وأسهم هذا العامل في قيام شركات النقل بتبديل أغذية البرنامج على نطاق واسع وتعرضه لخسائر ضخمة.

62- استخدمت شركات النقل شاحنات صهاريج كبيرة في تنفيذ عمليات غير مرخص بها لنقل الأغذية من نقاط المنشأ في الخرطوم والعيبد ثم استخدام شاحنات صهاريج قصيرة لنقل السلع إلى دارفور. ولا يتوافر للمكتب القطري نظام رسمي لتعقب الأغذية المنقولة بين الشاحنات. واقترن ذلك بازدياد نظام COMPAS، مما يعني أن المكتب القطري كان عاجزاً في عام 2004 عن استخدام نظام COMPAS في تعقب حركة الشحنات إلى دارفور بدقة. ومن الواضح أن شركات النقل كانت على علم بهذا القصور في تعقب حركة السلع واستغلت ذلك في توزيع الشحنات وتخزينها في مستودعاتها وإعادة الشاحنات لنقل المزيد من الأغذية، مما يزيد من طاقتها على الحمل والأداء ظاهرياً وتقديم سلف للشركات، حيث عثر موظفو الأمن في المكتب القطري ومكتب التفتيش والتحقيقات على 10 000 طن متري من الأغذية في مستودعات تملكها ثلاث من شركات النقل. واكتشف مكتب التفتيش والتحقيقات أن 7 على الأقل من شركات النقل تجرى عمليات غير مرخص بها لتهرب السلع بين الشاحنات.

63- تبين لمكتب التفتيش والتحقيقات وجود ما لا يقل عن 1 300 طن متري من الأغذية التي تم استبدالها في الجنيهه وحدها، ولكن هذه الكمية هي فقط التي أمكن الوصول إليها من مخزون قدره 30 000 طن متري، لذلك من المرجح أن تكون الكمية الفعلية للأغذية المستبدلة أعلى من ذلك بكثير. وربما استطاعت شركات النقل جمع الأغذية من مستودعات البرنامج في الخرطوم وبيعها في أسواق الخرطوم ثم شراء الأغذية من دارفور، وأخذ بعضها من الأغذية التي سبق للبرنامج توزيعها وتوريدها للبرنامج في دارفور كما لو كانت الأغذية مشحونة أصلاً من الخرطوم. وفتح 13 محضراً لدى الشرطة في الخرطوم ودارفور فيما يتعلق باختلاس شركات النقل للأغذية.

64- قام موظفو مكتب التفتيش والتحقيقات وموظفو الأمن في المكتب القطري بمساعدة الشرطة في الجنيهة في القبض على موظف البرنامج الذي كان يتولى طباعة خاتم البرنامج عن طريق الغش على كشوف شحن مزورة نظير رشوة

حصل عليها من شركات النقل. وتلاعب موظف البرنامج أيضاً في تدوين كشوف الشحن في نظام COMPAS للإيهام بأن الأغذية تم تسلمها بالفعل.

65- أصدر مكتب التفتيش والتحقيقات 46 توصية، نفذ منها 42 توصية (91 في المائة) ولم تنفذ الوحدة المسؤولة أربع توصيات. وأفادت الإدارة بأن آليات الرقابة تنفذ فعلاً لضمان إحاطة المكتب القطري علماً بأي تأخر غير مبرر في وصول الأغذية إلى الوجهة المحددة لها.

اختلاس 1 348 طناً مترياً من سلع البرنامج - طاجيكستان

66- قام أحد الموظفين الوطنيين بإبلاغ إدارة المكتب القطري في أكتوبر/تشرين الأول 2006 بأن أحد موظفي البرنامج قام باختلاس كميات ضخمة من الأغذية أثناء عمليات توزيع الأغذية في أبريل/نيسان - مايو/أيار 2006. وقام المكتب القطري بتحريات أولية أسفرت عن وجود دليل يؤكد صحة الادعاءات. وفي تلك الفترة تغيب الموظف المعني عن العمل بدون إذن.

67- وتوصلت تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيقات إلى أن المكتب القطري كان قد طلب هذه الأغذية واعتمدها من أجل 125 591 مستفيداً في إطار أنشطة إطعام المجموعات المعرضة ضمن عملية لتوزيع الأغذية التي أجراها المكتب الفرعي في أبريل/نيسان - مايو/أيار 2006، وأنه تم سحب 4 556 طناً مترياً من الأغذية من مستودعات البرنامج لهذا الغرض. وأشار تقرير التوزيع النهائي وكشوف الشحن المقدمة لسداد قيمتها إلى المكتب القطري إلى أن الأغذية نقلت إلى نقاط التوزيع وفقاً للخطة الأصلية. غير أن فحص تقارير التوزيع التي احتفظ بها لدى المكتب الفرعي ولم ترسل إلى المكتب القطري تبين أن إجمالي الأغذية التي تم تسلمها في مواقع التوزيع بلغ 3 261 طناً مترياً وزعت على 94 325 مستفيداً فقط. وتوصل فحص كشوف الشحن ومضاهاة التوقعات مع كشوف إطعام المجموعات المعرضة والرصد والأغذية إلى وجود توقعات مزورة على الإيصالات لعدد كبير من كشوف الشحن التي قدمت إلى المكتب القطري. واتضح أيضاً أثناء مضاهاة التوقعات على مستندات إطعام المجموعات المعرضة والأغذية والرصد أنه لا بد أن يكون قد قدم عدد آخر من كشوف الشحن لبيان أسباب الفارق القائم بين الكميات التي سلمت فعلاً في إطار عمليات الأغذية والرصد وبين الكميات المدونة في كشوف الشحن المقدمة لتحصيل قيمتها.

68- رأى مكتب التفتيش والتحقيقات أن اختلاس الأغذية جاء بتحريض من أحد الموظفين الذي حصل على المساعدة في ذلك من موظف آخر قام بإعداد مستندات التوزيع المزورة بناءً على طلبه. وقرر المكتب أيضاً أن الموظف الأول قام شخصياً بتوجيه العديد من قوافل الشاحنات إلى المخازن التي تم بيع الأغذية إليها. ونتيجة لتصرفات الموظفين تعرض البرنامج لخسائر قدرها 590 051 دولاراً أمريكياً شملت قيمة 1 348 طناً مترياً من الأغذية. وتوصل المكتب كذلك إلى أن نفس الموظف كان قد اختلس 28 طناً مترياً من الأغذية قيمتها 11 197 دولاراً أمريكياً. وتم طرد الموظف بسبب تغييره عن العمل. وسجلت نتائج التحقيق في ملفاته. ولم يمدد العقد المبرم مع الموظف الذي قام بالمساعدة في إعداد المستندات المزورة بعد انتهائه. وأوصى المكتب بأن ينظر البرنامج في اتخاذ إجراءات جنائية ضد الموظف وشطب اسم شركة النقل المتواطئة معه من قوائم البرنامج، وبأن يعمل البرنامج على استرداد تكاليف النقل منها.

69- تبين لمكتب التفتيش والتحقيقات أيضاً وجود قصور شديد في مجال الإشراف في المكتب الفرعي. وعملاً على تحسين الرقابة الداخلية أوصى المكتب بأن يقوم مكتب البرنامج في طاجيكستان بالآتي:



- ◀ مشاركة الجهات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي في إعداد طلبات الأغذية المعتمدة تطبيقاً لإجراءات الفحص مع مراجعة أرصدة الأغذية حتى يتوافر للمسؤولين الحكوميين العاملين بالنيابة عن المستفيدين فهم واضح لكميات الأغذية التي يتوقع المستفيدون الحصول عليها؛
 - ◀ مطابقة عمليات التوزيع على تقارير الشحن المسلمة المكتب الفرعي وعرضها على المكتب القطري لبحثها؛
 - ◀ مشاركة الوحدة اللوجستية في عمليات التوزيع إذا لم يتوافر موظفون دائمون للبرنامج.
- 70 قدم مكتب التفتيش والتحقيقات ست توصيات نفذت جميعاً.

الانتهاك والاستغلال الجنسي - ليبيريا

- 71 في 5 مايو/أيار 2006 أحيط البرنامج علماً أنه بعد انعقاد حلقة العمل عن الانتهاك والاستغلال الجنسي التي عقدتها منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، قام أحد مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية في ليبيريا بمقابلة اثنتين من المستفيدات اللتين ادعتا أنهما أجبرتا على ممارسة الجنس مقابل الحصول على الغذاء. وفي 8 مايو/أيار 2006 نقل تقرير مراسل هيئة الإذاعة البريطانية مزاعم الانتهاك والاستغلال الجنسي في ليبيريا عن تقرير منظمة إنقاذ الطفولة، الذي تضمن إجراء مقابلات مع المستفيدتين اللتين ادعتا أنهما أجبرتا على ممارسة الجنس مع عاملين في البرنامج مقابل الحصول على الغذاء.
- 72 استطاع مكتب التفتيش والتحقيقات تحديد ومقابلة المرأتين اللتين أعلنتا عن مزاعمهما للإذاعة البريطانية. وأفادت إحداهما أنها من النازحات. وتبلغ من العمر 20 عاماً، تعرضت لتجربة "الجنس مقابل الغذاء" في عام 2005. وسردت الأخرى البالغة من العمر 30 عاماً العديد من الأمثلة التي حدثت في عامي 2003 و2004 في هذا الصدد. وعرضت على المرأتين صور موظفي البرنامج الذين يجوز أن يكونوا من الجناة، ولم تستطع أي منهما تحديد الجاني. وتبين للمكتب أنه بالنسبة لحالة المرأة الأولى أشارت الدلائل إلى أنه من المرجح أن يكون الفاعل موظف في منظمة غير حكومية متعاونة مع البرنامج. وفيما يتعلق بالحالة الثانية أشارت الدلائل إلى أن الجناة كانوا من السائقين التابعين لإحدى شركات النقل التي تعاقد معها البرنامج. وفي الحاليتين حصلت المرأتين على مبلغ نقدي مقابل ممارسة الجنس. وأعربت المرأتان عن اعتقادهما بأنهما لو لم تقبلا ممارسة الجنس لما حصلتا على الغذاء.
- 73 خلص مكتب التفتيش والتحقيقات إلى أنه بالرغم من عدم وجود أدلة كافية على أن أحد موظفي البرنامج كان طرفاً في هذه العملية إلا أن المرأتين اعتقدتا يقيناً بأن الأشخاص الذين مارسوا الجنس معهما كانا من موظفي البرنامج. وأن الجناة قاموا بتوزيع أغذية البرنامج ووصلوا في مركبات وارتدوا ملابس تحمل شعار البرنامج. ولاحظ المكتب أنه بما أن عمل البرنامج يقتضي الاتصال بالمستفيدين أثناء توزيع الأغذية فإن الأشخاص المشتركين في عمليات التوزيع عرضة للقيام بأفعال تنم عن سوء السلوك في المعاملات بسبب عدم تكافؤ القوى والرغبة في تحقيق مكاسب مادية، لذلك قد تتعرض سمعة البرنامج للضرر، ليس فقط بسبب سلوك موظفيه وموظفي الشركاء المتعاونين معه وإنما أيضاً بسبب تصرفات كل من يشترك في سلسلة الإمداد في المخيمات، بما في ذلك سائقو الشاحنات وغيرهم من المعنيين بتوزيع أغذية البرنامج.
- 74 قدم مكتب التفتيش والتحقيقات 16 توصية نفذ منها 10 توصيات (63 في المائة) وأفادت الإدارة أنه طلب من جميع المكاتب القطرية والإقليمية إدراج شرط في عقود النقل يضمن الوقاية من الانتهاك والاستغلال الجنسي وإدراج هذا الشرط في دليل النقل.

الانتهاك والاستغلال الجنسي – جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 75 أفاد أحد الموظفين الدوليين بأن بعض المسؤولين الحكوميين اتهموه بإقامة علاقة مع فتاة قاصر وأنه دفع رشوة للمسؤولين قدرها 1 500 دولار أمريكي للتغاضي عن الشكوى. وأفاد الموظف أيضاً أنه تلقى تهديدات بالقتل. وبعد ذلك قام الموظف بالآتي (1) إغفال تعليمات نائب المدير القطري بإبلاغ المكتب القطري في كينشاسا بالواقعة؛ (2) ترك مقر عمله قبل يوم من الإجازة المعتمدة له؛ (3) دخل بلداً مجاوراً بدون تصريح، وتجاهل تعليمات مسؤول الأمن الميداني بمقابلة المسؤولين وتأكيد الغرض من اللقاء وإبلاغ الإدارة العليا للمكتب القطري.
- 76 توصلت تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيقات إلى وجود دليل يؤكد على أن الموظف أقام بالفعل علاقة جنسية مع إحدى القاصرات التي كانت من بين المستفيدات من مساعدات البرنامج. وخلص المكتب إلى أن الموظف خالف التعليمات الصادرة في نشرة الأمين العام المتعلقة بالاستغلال الجنسي، وأن هذا الموظف ترك عمله قبل يومين من الموعد المقرر لإجازته السنوية. ورأى المكتب أن الموظف خالف التعليمات، حيث امتنع عن القيام بالمهام المحددة له بعدم الرد على الاتصال الهاتفي عندما علم، أو المفروض أنه علم، بأن نائب المدير الإقليمي يطلب إبلاغه بالتعليمات. وأنه قاد سيارته عبر الحدود إلى بلد مجاور بدون تصريح. وتوصل المكتب إلى أن الموظف كان دائماً مخاتلاً وغير متعاون وأنه أدلى بأقوال كاذبة أثناء التحقيق معه في مكتب التفتيش والتحقيقات.
- 77 طرد الموظف بدون سابق إنذار، وتم تنفيذ جميع التوصيات الست.

انتهاك سياسة البرنامج في حماية المبلغين عن المخالفات وشكاوى تضارب المصالح

- 78 قدم أحد موظفي البرنامج الذي كان قد طرد دون سابق إنذار في مارس/آذار 2007 شكوى بتعرضه للانتقام. وكانت فحوى الشكوى أنه أبلغ عن وقوع مخالفات في عام 2002 في عقود النقل في أحد المكاتب القطرية.
- 79 أسفرت تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيقات عن أن الموظف اشترك في أنشطة محمية. ولكن المكتب لم يعثر على أي صلة بين تقديم الموظف لشكواه في 2002 وبين الاتهامات التي وجهت إليه وأدت إلى فصله عن عمله في عام 2007. وتحرى المكتب إمكانية وجود تآمر ضده حسب ادعائه ولكن المكتب لم يعثر على أي دليل يثبت ذلك. وقرر المكتب وجود دليل واضح وقاطع بأن الإدارة كانت ستوقع العقوبة على الموظف بصرف النظر عن الشكوى المقدمة منه في عام 2002. وأبلغ الموظف بنتائج التحقيق.

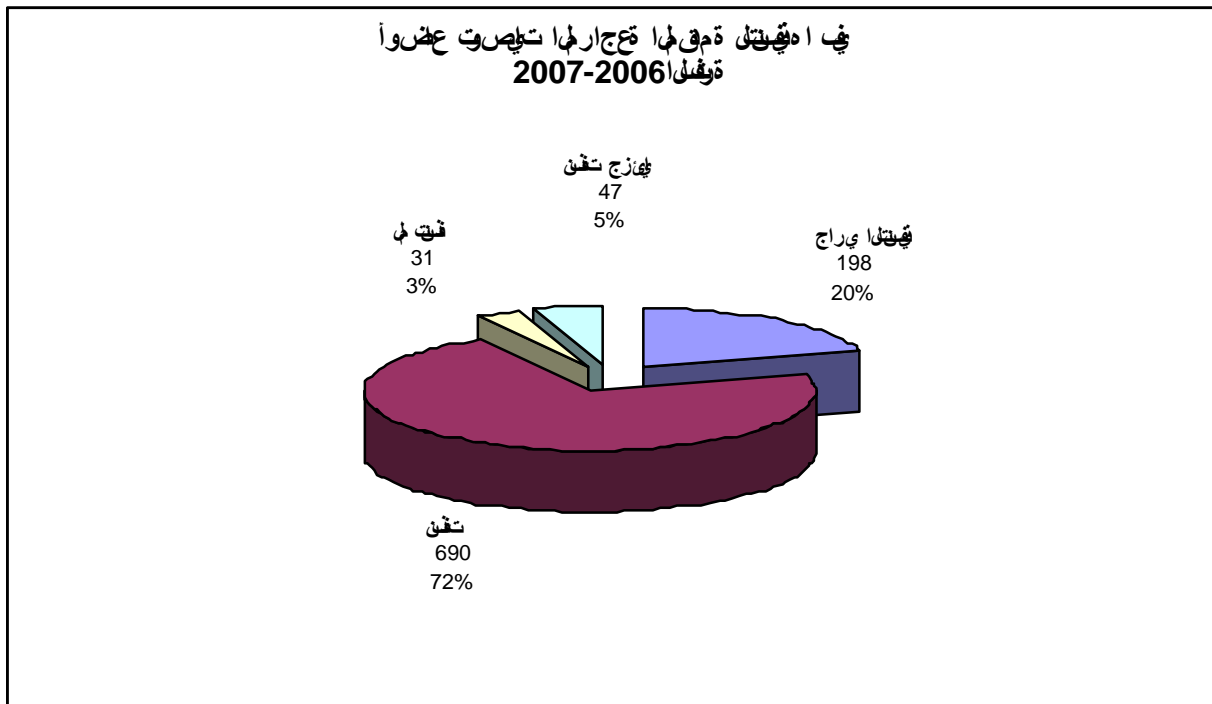
انتهاك سياسة البرنامج في حماية المبلغين عن المخالفات

- 80 ادعى أحد الموظفين أنه تعرض للعقوبة واتخاذ إجراءات أخرى ضده بسبب توطئه في نشاط محمي. وطلب الموظف أن يتولى المفتش العام التحقيق في شكواه بموجب سياسة البرنامج في حماية المبلغين عن المخالفات.
- 81 وخلص التحقيق إلى أن الأدلة المتاحة لا تؤيد ادعاءات الموظف بأن العقوبات التي وقعتها الإدارة عليه جاءت انتقاماً منه لمشاركته في النشاط المحمي. كما لا يوجد أي دليل على وجود أي نوع من الانتقام تؤيد دعواه. وبناء على ذلك لا يوجد أي دليل موثق أو مدعم بشهادة يؤيد ادعاءات طلب الموظف حمايته من الانتقام.

استجابة الإدارة

تنفيذ التوصيات

82- وضع مكتب المراجع الداخلي في عام 2005 نظاما لرصد تنفيذ توصياته. ويعتبر تنفيذ التوصيات مسؤولية الإدارة. ويسمح رصد تنفيذ التوصيات لمكتب المراجع الداخلي بقياس مستوى استجابة الإدارة، كما يشكل عنصرا مهما في الرأي التأكيدي الذي يقدمه المكتب إلى المدير التنفيذي. وفي نهاية 2007 تم تنفيذ 68 في المائة من توصيات المراجعة البالغ عددها 5 873 توصية تتعلق بالنظام، ويجرى تنفيذ 8 في المائة منها، كما توجد 24 توصية محل بحث. ومن بين توصيات المراجعة التي لم تنفذ والبالغ عددها 81 توصية تتعلق ثلاث توصيات منها بمخاطر مرتفعة و25 بمخاطر معتدلة و53 بمخاطر منخفضة. وتوجد 1 068 توصية أخرى قيد التنفيذ على مدى سنة، منها 33 توصية تتعلق بقضايا مرتفعة المخاطر. وفيما يتعلق بعمليات المراجعة التي أجريت في الفترة 2006-2007 طرحت 1 597 توصية يجري تنفيذها جميعا فيما عدا 648 توصية. أما التوصيات التي تعتبر غير منفذة فتشمل قضية مرتفعة المخاطر. وفي الفترة 2006-2007 طرحت 966 توصية للتنفيذ، ونفذ الموظفون المسؤولون منها 690 توصية (71 في المائة) (انظر الرسم البياني أدناه).



83- قدم مكتب التفتيش والتحقيقات 319 توصية في مجال التحقيقات، نفذت 265 منها (83 في المائة) والباقي قيد التنفيذ.

84- قدم المكتب 163 توصية في مجال لتحقيقات، وتفيد التقارير أنه تم تنفيذ 147 منها (90 في المائة) ويجري العمل على تنفيذ نسبة 10 في المائة الباقية.

العقوبات الموقعة على الموظفين

85- إن العقوبات الموقعة على الموظفين والتي يوصى بتوقيعها كإجراء إداري/عقابي يتخذ نتيجة للتحقيقات يساعد على ضمان السلوك القويم، إذ أنها تبعث برسالة واضحة إلى جميع الموظفين بأن السلوك غير القويم مسألة لن يسمح بها. ومن بين 106 موظفين رفعت تقارير بشأنهم في فترة السنتين وقع البرنامج عقوبات على 87 في المائة منهم⁽⁶⁾. ووقعت العقوبات على 4 منهم بناء على تقارير صدرت في عام 2005، وعلى 41 بناء على تقارير صدرت في 2006 وعلى 24 بناء على تقارير صدرت في 2007. وشملت العقوبات 20 موظفا دوليا ومتطوعا تابعا للأمم المتحدة، و66 موظفا وطنيا، منهم موظفون معينون بعقود خدمات وعقود اتفاق بتقديم خدمات خاصة وشخص آخر من غير الموظفين.

الخسائر واستردادها

86- سجلت خسائر قدرها 1.2 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين. وتم خلال فترة إعداد التقرير استرداد مبلغ 860 000 دولار أمريكي منها. ويتعلق معظم هذه المبالغ بكمبوديا، حيث أدى إصرار الإدارة على استرداد التكاليف إلى تحقيق تقدم جيد في استرداد قيمة الخسائر بالكامل.

الاتجاهات

87- استمرت إدارة العمليات والبرامج في اجتذاب أكبر عدد من توصيات المراجعة، حيث بلغ عددها - 415- توصية قدمت للتنفيذ في الفترة المالية 2006-2007. وتعلق أعلى عدد من التوصيات بقضايا مرتفعة المخاطر التي بلغ عددها - 21 توصية وأتي بعد ذلك في الترتيب المجال الوظيفي لإعداد التقارير والإدارة المالية، حيث قدمت بشأنها 319 توصية تعلق اثنتان منهما فقط بقضايا مرتفعة المخاطر. واجتذب هذان المجالان الوظيفيان 75 في المائة من الملاحظات (انظر الملحق الثاني) وهي نتيجة تتفق مع التقارير المرفوعة في الفترة المالية السابقة وتمثل أكبر مجال وظيفي للبرنامج. وتشير الحقيقة إلى وجود أربعة فقط من الملاحظات مرتفعة المخاطر في مجال إعداد التقارير والإدارة المالية مما يبين تحسن الرقابة في هذا المجال.

88- صنفت قضايا المراجعة تحت فئات الأسباب الأساسية الخمس التالية: (1) الالتزام (2) الخطأ (3) التوجيهات (4) الخطوط التوجيهية (5) الموارد. وتمشيا مع الأسلوب المتبع في إعداد التقارير استمرت فئة الالتزام تشكل السبب الرئيسي وراء توصيات المراجعة، حيث قدمت 513 توصية (53 في المائة) منها للتنفيذ في الفترة المالية، وتعلق 14 منها بمخاطر مرتفعة (انظر الملحق الخامس). ولاحظت الفقرة 39 الصفحة 12 من تقرير المفتش العام للفترة 2004-2005 (الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-F1) "أن السبب في ذلك يرجع أساسا إلى أن البرنامج يمارس عمله في جو من الطوارئ، وهو ما يزيد من عبء الالتزام بالقواعد والإجراءات الموضوعية. ومن المهم أن تفحص الإدارة ما إذا كانت اللوائح والنظم والإجراءات القائمة تناسب حالات الطوارئ أم لا. وإذا لم يكن الأمر كذلك فيجب تصميم لوائح ونظم وإجراءات أكثر واقعية وقابلة للتطبيق لفرض الرقابة المستمرة والكافية." ويسير عملنا في مواجهة الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا إلى استمرار الحاجة إلى التركيز على هذه التوصية. أما أعمال المراجعة الأخرى للفترة 2006-2007 فلم تكن تتعلق تحديدا بحالات الطوارئ. وتشير القضايا المتعلقة بعدم الالتزام إلى وجود أوجه ضعف في البيئة العامة للرقابة. وتأتي فئة

⁽⁶⁾ يشمل هذا الرقم الإجراءات الإدارية والعقابية.

التوجيهات، 227 توصية، وفئة الخطوط التوجيهية، 96 توصية، التالية في الترتيب بين أكبر فئات الأسباب بعد فئة الالتزام.

89- ارتفع عدد الشكاوى المسجلة من 182 في الفترة 2004-2005 إلى 389 في الفترة 2006-2007 غير أن نسبة إحالة الشكاوى إلى التحقيق ظلت ثابتة. وسجل 139 تحقيقاً جديداً في الفترة 2006-2007 مقارنة بعدد 150 تحقيقاً في الفترة 2004-2005. ووصلت 31% من الشكاوى عبر الخط الساخن للبرنامج. أما معظم الشكاوى فقد أُحيلت إلى البرنامج من المكاتب القطرية. ومقارنة بالفترة 2004-2005 حدث انخفاض كبير في عدد القضايا من فئة التحرش/ التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة واختلاس الأغذية، كما ارتفع عدد قضايا السرقة والغش في المستحقات. ويبدو أن عدد القضايا استقر عند نحو 70 عملية تحقيق جديدة في السنة بعد أن بلغت الذروة في عام 2004.

أفضل الممارسات

90- تصدر مكتب التفتيش والتحقيقات إدارة مخاطر المشروعات في البرنامج. وكان المجلس التنفيذي قد اعتمد سياسة إدارة مخاطر المشروعات في عام 2005. وانتقلت مسؤوليات إدارة مخاطر المشروعات في عام 2006 من مكتب التفتيش والتحقيقات إلى شعبة الإدارة القائمة على النتائج، ثم نقلت بعد فترة قصيرة إلى مكتب إدارة التغيير. وصدر دليل إرشادي لإدارة مخاطر المشروعات، كما أنشئ موقع إلكتروني لها في شبكة الإنترنت. وتم تحديث أسلوب إدارة المخاطر في المنظمة، وقدم مكتب المراجع الداخلي المساندة للمكاتب التي طلبت تيسير عملها في تنظيم حلقات العمل المعنية بإدارة المخاطر. وينبغي للبرنامج ألا يفقد الزخم الذي اكتسبته أفضل الممارسات رغم كل ما حدث من تغييرات في الإدارة والحوار الجاري بشأن الموارد المخصصة لدعم البرامج والإدارة. وأخذ مكتب المراجع الداخلي منذ عام 2006 في مراجعة إدارة مخاطر المشروعات كعملية في حد ذاتها.

91- تقدم شعبة الرقابة المساعدة في تطوير سياسة البرنامج لحماية مقدمي البلاغات التي صدرت في إطار تعميم المدير التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وتم بعد ذلك تعديل السياسة بحيث تتماشى مع نشرة الأمين العام للأمم المتحدة ST/SGB/2005/21 بوضع إطار أخلاقي في منظومة الأمم المتحدة. وأنشأ البرنامج بدوره مكتب الأخلاقيات. وأجرت شعبة الرقابة خلال فترة السنتين ثلاث تحقيقات بشأن ادعاءات الانتقام من المبلغين عن المخالفات يرد بيان اثنين منها في الفقرات 78-81.

92- وفقاً للمادة السابعة - 6 من النظام الأساسي للبرنامج تدار شؤون موظفي البرنامج وفقاً لنظم ولوائح الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من النظم الخاصة التي يضعها المدير التنفيذي بالاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد حثت شعبة الرقابة الإدارة على إضافة مادة خاصة إلى لائحة الموظفين لإلزام المديرين بالكشف عن تضارب المصالح الشخصية والمالية للموظفين. وتم عندئذ تعديل النظام الأساسي لشؤون الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويعمل مكتب الأخلاقيات في البرنامج على الانتهاء من وضع سياسة الكشف عن المصالح المالية وتضارب المصالح لتنفيذها اعتباراً من عام 2008.

93- في عام 2006 تعاونت شعبة الرقابة مع شعبة الموارد البشرية وشؤون الموظفين في وضع سياسة للمنظمة في مجال الموارد البشرية وشؤون الموظفين. وتهدف هذه السياسة، الصادرة في فبراير/شباط 2007 إلى أن يتولى مكتب التفتيش والتحقيقات جميع أعمال التحقيق المتعلقة بالشكاوى الرسمية.



- 94- خضعت ترتيبات الرقابة والإدارة في البرنامج لعمليات استعراض عديدة في عام 2006. وأجرت وحدة التفتيش المشتركة في 2006 دراسة لمنظومة الأمم المتحدة وأصدرت تقرير ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2006. وكلفت الجمعية العامة بإجراء استعراض شامل للإدارة والرقابة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي صدرت في يونيو/حزيران 2006. ويجري المجلس التنفيذي النظر في المسائل المترتبة على هذه التقارير.
- 95- وفي عام 2006 استهلت شعبة الرقابة نظاماً للمراجعة والرصد المستمرين. وبناء على إطار لجنة المنظمات الراقية التابعة للجنة تريبواي واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، سيتولى نظام المراجعة والرصد المستمر إعداد تقارير تلقي الضوء على أوجه القصور في الرقابة والمعاملات مرتفعة المخاطر في نظم المعلومات والخطط شاملة المهام. واستكمل وضع النماذج الثمانية لهذا النظام التي تغطي عمليات التوريد وتطبيقها في عدد من عمليات المراجعة في 2006 و2007. وسوف تتيح شعبة الرقابة تقارير المراجعة والرصد المستمر لوحدة تسيير أعمال البرنامج لأغراض الرقابة الداخلية.
- 96- أنشأت شعبة الرقابة في أواخر عام 2006 موقعا إلكترونيا للمساءلة والشفافية الداخلية بهدف تزويد الموظفين بمرجع سهل الحصول عليه في مجال هذه القضايا والإجراءات التي يتخذها البرنامج لضمان اتباع أفضل الممارسات في هذا المجال. ونشرت الشعبة أيضاً كتيب التحقيقات الصادر عن البرنامج ووزعه على جميع المكاتب القطرية والإقليمية.

التعاون مع المراجعين الخارجيين والأجهزة الرقابية الأخرى

- 97- أعاد البرنامج تشكيل لجنة مراجعة الحسابات في عام 2004 وضمت ثلاثة مراجعين خارجيين واثنين من المراجعين الداخليين وبرنامجاً عضو خارجي. وأصدر المدير التنفيذي اختصاصات اللجنة في عام 2005 بناء على توصية من اللجنة. وتزود شعبة الرقابة اللجنة بتقرير المراجعة والتحقيقات كل ثلاثة أشهر. كما تتلقى اللجنة أيضاً جميع تقارير المراجعة الداخلية. واستفاد مكتب المراجع الداخلي من أعمال اللجنة في بحث استراتيجيته وخطط عمله. وتابعت اللجنة عدداً كبيراً من عمليات التحقيق التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيقات. وفي عام 2007 تغيرت عضوية اللجنة فأصبحت تضم مراجعين خارجيين فقط.
- 98- في الفترة 2006-2007 استمرت الاتصالات المنتظمة مع المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة، وهو المراجع الخارجي للبرنامج، الذي شارك مكتب المراجع الداخلي معه استراتيجيته في مجال المراجعة وخطة العمل، وتبادل مكتب التفتيش والتحقيقات أيضاً نتائج التحقيقات مع المراجع الخارجي.
- 99- يشترك مكتب المراجع الداخلي في مجموعة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بالقضايا ذات الصلة بتحقيق التناسق بين ممارسات المراجعة واستراتيجيات التنمية لمكاتب المراجعة المشتركة في الصناديق الائتمانية المتعددة الجهات المانحة، والعمليات الأخرى مثل استجابة منظومة الأمم المتحدة للطوارئ المعقدة. ووضعت مجموعة العمل هذه نظاماً للتصنيف لاستخدامه في إعداد تقارير المراجعة، وتوصل إلى تفاهم بشأن نهج مراجعة حسابات الصناديق الائتمانية المتعددة الجهات المانحة.
- 100- اشتركت شعبة الرقابة في الاجتماعات السنوية لممثلي مكتب المراجع الداخلي في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف. وفي مؤتمر المحققين الداخليين في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف. وأقام المكتب شراكات عمل مع المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

101- تقيم شعبة الرقابة شراكات مساندة مع أمين المظالم التي أنشئت وظيفته في مطلع الفترة المالية، كما أقام علاقات مماثلة مع مسؤول الأخلاقيات الذي عين في أواخر عام 2007. ويجرى تبادل المعلومات والأفكار معه بصفة رسمية وغير رسمية؛ وأقيمت علاقات عمل مع مكتب التقييم. والمفتش العام عضو في لجنة التقييم الداخلية المنشأة حديثاً.

استعراض العمل لعام 2008

102- بالنظر إلى تزايد المساعدات المطلوبة من شعبة الرقابة وأعمال التفتيش ومستوى الموارد المتاحة في الفترة المالية 2008-2009، ينبغي العمل على خفض حجم الأنشطة مثل تقديم الخدمات الاستشارية وعمليات التفتيش. وفي الوقت نفسه يتعين على المراجع الداخلي إجراء المزيد من عمليات مراجعة القيم النقدية أثناء الفترة المالية. كما سيتولى مكتب التفتيش والتحقيقات تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المشترك بين الأقران.

103- ستكون شعبة الرقابة مستعدة لدعم الإدارة في وضع السياسات والإجراءات لتعزيز التسيير والإدارة، ويمكن أن يشمل ذلك تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسة مؤسسية وإطار لمكافحة العث والفساد. وقد أقام مجلس الرؤساء التنفيذيين حواراً بين هيئات الأمم المتحدة من أجل ترتيب مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسوف تواصل شعبة الرقابة هذه العملية باعتبارها نقطة الاتصال مع البرنامج.

الملحق الأول

عمليات المراجعة والتفتيش 2006-2007

المراجعة الميدانية - 2007	
1	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا (سيراليون، غينيا بيساو، جمهورية أفريقيا الوسطى)
2	الجمهورية العربية السورية، أرمينيا
3	أثيوبيا
4	دبي
5	إيران
6	الهند
7	ملاوي، موزامبيق، زامبيا
8	أفغانستان
9	زمبابوي
10	كاب فيردي (المراجعة المشتركة للأمم المتحدة)
11	تشاد
12	كينيا
13	السودان
14	بنغلاديش
15	أنغولا
16	جمهورية الكونغو الديمقراطية
17	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي

مراجعة الجوانب الوظيفية للعمليات غير المعلوماتية - 2007 - المقر	
1	وحدة الإدارة والتقارير، إدارة البرامج وإعداد التقارير
2	مكتب المدير التنفيذي - النفقات
3	شعبة الشؤون المالية، التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
4	دائرة المشتريات الغذائية - مشتريات الأغذية
5	فرع مشتريات السلع والخدمات - التوريدات غير الغذائية
6	مكتب الميزانية والتخطيط المالي، إدارة الميزانية

المراجعة الوظيفية لتكنولوجيا المعلومات - 2007	
1	مكتب المفتش العام وشعبة الرقابة، نظام الموارد البشرية والموظفون المحليون
2	شعبة الشؤون المالية- نظام المدفوعات الإلكتروني (جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي، وجنوب أفريقيا)
3	شعبة الموارد البشرية - عمليات الاتصالات
التفتيش - 2007	
1	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2	باكستان
3	جمهورية تنزانيا المتحدة
4	لومبامبسي، الكونغو الديمقراطية
5	الصومال

المراجعة الميدانية - 2006	
1	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاربيبي
2	هايتي
3	بوليفيا
4	السلفادور
5	أفغانستان
6	باكستان
7	المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا
8	النيجر
9	السودان
10	إثيوبيا
11	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي
12	سريلانكا
13	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا
14	كوت ديفوار
15	موريتانيا
16	بوركينافاسو
17	المكتب الإقليمي لآسيا
18	بنغلاديش
19	كينيا
20	كوبا
21	بيرو
22	أوغندا
23	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية
24	إندونيسيا
25	مكتب اليابان
26	النقل البحري/إندونيسيا

المراجعة في المقر - 2006	
1	شعبة الموارد البشرية، التعيين وتوزيع الموظفين وترقيتهم
2	أنشطة شعبة تعبئة الموارد من القطاع الخاص
3	دائرة النقل البحري- النقل البحري
4	دائرة النقل والإمداد- النقل الجوي
مراجعة تكنولوجيا المعلومات	
1	نظام المدفوعات الإلكتروني
2	الدعم وعمليات نظام الموارد البشرية وCOMPAS وبرنامج إدارة السجلات الإلكترونية وتطبيقاتها

التفتيش - 2006	
1	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
2	الفلبين

الملحق الثاني

المراجعة الوظيفية لعمليات المقر والمكاتب القطرية 2007-2006						
عدد ملاحظات المراجعة				عدد المكاتب		الوظيفة
				المقر	الميدان	
المجموع	منخفضة المخاطر	معتدلة المخاطر	مرتفعة المخاطر			
59	28	29	2	10	6	الإدارة
22	8	14	0	10	0	إدارة المخاطر
						أنشطة الرقابة
433	230	199	4	46	2	إعداد التقارير والإدارة المالية
575	216	341	18	31	4	إدارة العمليات والبرامج
225	98	120	7	32	5	خدمات الدعم
54	18	34	2	12	1	تعبئة الموارد والاتصالات الخارجية والشراكات
1 368	598	737	33			المجموع

المراجعة الوظيفية لتكنولوجيا المعلومات 2007-2006						
عدد ملاحظات المراجعة				عدد المكاتب		الوظيفة
				الميدان	الميدان	
المجموع	منخفضة المخاطر	معتدلة المخاطر	مرتفعة المخاطر			
11	6	4	1	1	1	الإدارة
2	0	2	0	1	1	إدارة المخاطر
29	8	21	0	1	1	إنشاء وتنفيذ نظام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات
29	14	13	2	7	4	استخدام ودعم نظام/تكنولوجيا المعلومات
23	10	12	1	5	4	رصد وتأمين نظام/تكنولوجيا المعلومات
20	6	13	1	8	5	ضوابط التطبيق
114	44	65	5			المجموع

الملحق الثالث

القضايا والشكاوى المسجلة بحسب الفترات المالية					
2007-2006		2005-2004		2003-2002	الفترة المالية
القضايا	الشكاوى	القضايا	الشكاوى	القضايا	نوع القضية
28	95	45	71	17	التحرش/التحرش الجنسي، وسوء استخدام السلطة
6	9	6	5	1	التحرش الجنسي
6	10	13	9	14	تضارب المصالح/الرشاوى
25	49	27	15	11	اختلاس الأغذية
14	34	-	28	-	الغش
7	9	11	5	3	الغش المالي
10	24	14	9	-	الغش في التوريدات
11	16	2	1	7	الغش في المستحقات
20	29	13	6	4	السرقه
5	18	-	9	-	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1	4	8	7	7	سوء الإدارة
5	41	9	14	5	قضايا متنوعة
1	5	-	-	-	الانتقام/المبلغون عن المخالفات
-	46	2	3	8	التشاور
139	389	150	182	77	المجموع

ملحوظة: بدأ في عام 2005 الفصل بين سجلات الشكاوى والتحقيقات.

الملحق الرابع

قضايا الغش والشروع في الغش في 2006-2007			
التاريخ	الإقليم	عدد القضايا	شرح القضايا
يوليو/تموز 2005	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	407/05	لم يسدد أحد الموظفين قيمة مكالمات هاتفية شخصية تزيد قيمتها على 15 500 دولار أمريكي. وقام بعد ذلك بسداد قيمة هذه المكالمات (لم يبلغ عن ذلك في عام 2005 لأن القضية كانت قيد النظر).
فبراير/شباط 2006	المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا	02/06	تبين أن أحد الموظفين لم يودع مبالغ حصل عليها مقابل بيع أجرة فارغة أو سداد فواتير لمكالمات هاتفية شخصية. وقدرت الخسائر بمبلغ 13 000 دولار تم استرداد 8 000 دولار منها حتى تاريخه، ويعمل المكتب القطري على استرداد باقي المبلغ وقدره 5 000 دولار.
فبراير/شباط 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	05/06	عينت إحدى الموظفات الوطنيات من سوازيلاند في البرنامج في الوقت الذي كانت لا تزال فيه تشغل رسمياً وظيفة في منظمة الأغذية والزراعة، وتؤكد فيما بعد بأنها التحقت بالبرنامج أثناء إجازة الوضع الرسمية، وأدى ذلك إلى حصولها على مرتبين من البرنامج والمنظمة في نفس الشهر. وطلب منها رد المبلغ الذي حصلت عليه. وثمة احتمال بأن نفس الموظفة قامت بالغش في عمليات توريد بالتواطؤ مع الموردين. ودفع البرنامج مبلغاً زائداً قدره 13 685 دولاراً لتوريد مواد غير غذائية وتعذر استرداد هذه المبالغ لأن المدعى عليها لم تعد موظفة في البرنامج.
مارس/آذار 2006	المكتب الإقليمي لآسيا	08/06	ارتكب أحد الموظفين عدة مخالفات مالية، وإلى جانب ذلك لم يسدد قيمة مكالمات هاتفية شخصية أجراها وقام بتحصيل مبالغ نقدية لبدل الإعاشة اليومي لشخص آخر لتسليمها إليه ولكن لم يسلمها له. وقدرت الخسائر بمبلغ 2 508 دولار، تم استرداد 850 دولاراً منها.
مارس/آذار 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	09/06	سجلت القضية في عام 2006 عندما طلب المكتب القطري تفويضه بشطب خسارة نقدية قدرها 3 891 دولار تكبدها المكتب في مارس/آذار 2005. وكان المبلغ قد أرسل في حقيبة البريد الرسمية كمدفوعات لأحد مقاولي النقل نظير ما قدمه من خدمات، ولكن لم يحصل المكتب على إيصال بالاستلام وترك الموظف المسؤول وظيفته قبل اكتشاف الخسارة.
مارس/آذار 2006	المكتب الإقليمي لآسيا	12/06	اعترف أحد الموظفين بأنه تلاعب في إيصالات مصروفات نثرية قيمتها 1 268 دولاراً. واسترد المكتب القطري 340 دولاراً منه، ويعمل على استرداد باقي المبلغ.
أبريل/نيسان 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	19/06	أدى قصور الرقابة على التوريدات وسوء الإدارة إلى (1) تعطيل نسبة كبيرة من أسطول شاحنات البرنامج (2) العجز عن تأكيد تسليم 90% من الوقود (3) حدوث حالة للدفع المزدوج لثمن الوقود بما قدره 9 000 دولار (4) عدم القدرة على تأكيد تسلم ما قيمته 19 000 دولار من قطع الغيار (5) دفع مبلغ 12 000 دولار لشركة النقل بدون الحصول على خدمات مقابلها. وبلغ مجموع قيمة الخسائر المؤكدة نحو 23 692 دولاراً.
مايو/أيار 2006	المكتب الإقليمي لآسيا	25/06	استبدلت إحدى شركات النقل ما لا يقل عن 188 طناً من القمح الذي استورده البرنامج بصنف أقل جودة من القمح المحلي وسلمته للبرنامج. وبلغ فرق التكلفة بين التامين والشحن وبين قيمة السوق للأغذية المسلمة ما يعادل 23 124 دولاراً.
يونيو/حزيران 2006	المكتب الإقليمي لآسيا	27/06	تم صرف شيك مزور بمبلغ 2 700 دولار من حساب المكتب القطري، وقام المصرف بتغطية المبلغ، وبذلك استرده المكتب.
يونيو/حزيران 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	30/06	فتحت القضية في يونيو/حزيران 2006. وقام المكتب القطري بإبلاغ مكتب التفتيش والتحقيقات أنه كان من المفروض أن يحصل على عدد من هواتف المحمول الجديدة من أحد مقدمي الخدمات ولكن لا يوجد ما يثبت حدوث ذلك. وتوصلت التحقيقات إلى أن ما لا يقل عن 67 هاتفاً محمولاً قيمتها 30 000 دولار لم يعثر لها على أثر.

قضايا الغش والشروع في الغش في 2006-2007			
التاريخ	الإقليم	عدد القضايا	شرح القضايا
يونيو/حزيران 2006	المكتب الإقليمي آسيا	31/06	سرق مبلغ 800 دولار كان مقررا دفعه نظير الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وتوصلت التحقيقات إلى وجود حالة مماثلة تضمنت خسارة مبلغ 1 500 دولار. وقام الموظف المسؤول عن تحصيل هذه المبالغ بسداد الخسائر.
يوليو/تموز 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	34/06	طلب أحد الموظفين الحصول على رشوة مقابل إبرام عقود وكشفت محاولة للتدليس على البرنامج بمبلغ يزيد على 36 000 دولار، ولكن أحبطت هذه المحاولة ولم تقع أي خسائر على البرنامج.
يوليو/تموز 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	37/06	كان سوء الإدارة مسؤولاً جزئياً عن سلسلة من السرقات ووقدان ما قيمته 21 000 دولار من قطع غيار شاحنات البرنامج.
سبتمبر/أيلول 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	42/06	أوقف البرنامج مصرف شيك كان من المفروض إلغاؤه قبل الصرف. وكان هذا الشيك قد سرق من مكتب البرنامج بعد تزوير التوقيعات عليه وتم صرف الشيك في مستودع محلي، ودفع المصرف قيمته. وبلغت قيمة الشيك 335.77 دولار وقام المصرف بسداد المبلغ كله للبرنامج.
سبتمبر/أيلول 2006	المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا	52/06	قدم أحد الموظفين فواتير مزورة متلاعب فيها إلى شركة فان بريد للتأمين بغرض استرداد مصاريف علاجية. وأوصى باسترداد هذا المبلغ من الموظف السابق (189.13 دولار).
نوفمبر/تشرين الثاني 2006	المكتب الإقليمي آسيا	59/06	اختلس مسؤولون حكوميون 3 012 طن من أغذية البرنامج. وتوصل التحقيق إلى الأطراف المسؤولة عن ذلك. واسترد البرنامج 28 طناً من الأغذية قيمتها 9 514 دولاراً.
نوفمبر/تشرين الثاني 2006	المكتب الإقليمي آسيا	59.01/06	اختلس مسؤول حكومي 10 أطنان من الأغذية قيمتها 2 691 دولاراً كانت مخصصة لبرنامج الغذاء مقابل العمل. وأعيدت الأغذية إلى البرنامج، ولم تثبت صحة الادعاء باتشريك أحد موظفي البرنامج في عملية الاختلاس لعدم توافر الأدلة.
نوفمبر/تشرين الثاني 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	60/06	استخدم أحد الموظفين هاتف البرنامج في إجراء مكالمات شخصية لم يسدد قيمتها مما أدى إلى خسارة قدرها 1 490 دولاراً. وأوصى باسترداد المبلغ.
نوفمبر/تشرين الثاني 2006	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	62/06	سجلت هذه القضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 عندما طلب المكتب القطري الترخيص له بشطب مبلغ 4 281 دولاراً لم تدفع لمقاول النقل وكان مطلوباً دفعه في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. ولم يكشف عن هذه الخسائر إلا في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عندما تقدم المقاول بفاتورة طالبا دفع قيمته.
ديسمبر/كانون الأول 2006	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية	64/06	تواطأ أحد الموظفين مع شركة نقل لاختلاس 1 384 طناً مترياً من أغذية البرنامج. وقام موظف آخر بتزوير بيانات التوزيع لتيسير إخفاء عملية الاختلاس. وتقدر قيمة الخسائر بمبلغ 590 051 دولاراً استردها البرنامج من شركة النقل.
يناير/كانون الثاني 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	02/07	قدمت أربعة شيكات مزورة للبرنامج إلى فرع مصرفية مختلفة لصرفها. وبلغت قيمة الشيكات 5 153 423 شلن كيني (82 785 دولاراً) توصلت تحقيقات المصرف إلى أن الشيكات المزورة استخدمت أرقام شيكات صحيحة سبق صرفها وقام المصرف بسداد المبلغ للبرنامج بالكامل، وألقت الشرطة القبض على العديد من الموظفين غير العاملين في البرنامج.
يناير/كانون الثاني 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	1/07	اختفى ظرف أرسل بحقيبة البريد الرسمية من المكتب القطري إلى مكتب فرعي متضمناً مبلغاً نقدياً قدره 3 900 دولار.
يناير/كانون الثاني 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	4/07	سرفت أربعة هواتف متصلة بالأقمار الصناعية وسبعة كروت إضافية لاستخدامها في هذه الهواتف وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 20 966 دولار شمل قيمة اتصالات هاتفية. وخلصت

قضايا الغش والشروع في الغش في 2006-2007			
التاريخ	الإقليم	عدد القضايا	شرح القضايا
			التحقيقات إلى أن أحد الحراس من غير موظفي البرنامج ارتكب هذه العملية وتم استرداد مبلغ 16 221 دولاراً منها.
فبراير/شباط 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	07/07	سرق وقود قيمته 43 000 دولار من الصهاريج الموجودة في مجمع مبانى تابع للبرنامج. وتم ضبط العديد من حراس الأمن التابعين لإحدى شركات الأمن متعاقد البرنامج معها متلبسين بسرقة الوقود، واعترفوا بأنهم سرقوا ما قيمته 2 834 دولاراً من الوقود في مناسبات مختلفة.
فبراير/شباط 2007	المكتب الإقليمي لآسيا	8/07	تم اختلاس 30 كرتونة من الزيت النباتي (قيمتها 521 دولاراً) من مستودع للبرنامج في فبراير/ شباط 2007. ولم تتوصل التحقيقات إلى دليل قاطع يسمح بتحديد السارق.
فبراير/شباط 2007	المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا	9/07	قدم موظف قائمة بمصروفات أمن تزيد على المصروفات الفعلية بما يعادل 1 350 دولاراً وأوصى باسترداد هذا المبلغ من الموظف المعنى.
فبراير/شباط 2007	المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا	9.1/07	حصل موظف، عن علم، على مبلغ يزيد على المستحق بما قيمته 950 دولاراً سداداً لمصروفات الأمن بدون تقديم إيصالات مستوفاة وأوصى باسترداد المبلغ من الموظف المذكور.
فبراير/شباط 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	11/07	شرع أربعة من موظفي البرنامج في اختلاس أغذية قيمتها ألف دولار، وتوصلت التحقيقات إلى مشاركة شخص آخر معهم في اختلاس أغذية البرنامج.
مارس/آذار 2007	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية	15/07	اختلست إحدى جهات الاتصال 26 849 طناً من الأغذية. وتواطأ أحد موظفي البرنامج في هذه العملية مقابل رشوة. وقدرت الخسائر بمبلغ 4 200 دولار. وأوصى باسترداد هذا المبلغ.
مارس/آذار 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	16/07	اقتحم ستة أشخاص مجهولين مقر البرنامج وسرقوا 485 دولار نقداً من إحدى الخزائن وكاميرا تصوير رقمية قيمتها 400 دولار وهاتف يعمل بشبكة الثريا قيمته 1 050 دولار. وأتلفت الخزانة وبعض الأثاثات أثناء السرقة. وتقدر قيمة خسائر البرنامج بمبلغ 3 356 دولاراً.
أبريل/نيسان 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	21/07	شرع أحد الموظفين في اختلاس أغذية من البرنامج عبر تزوير التوقيع على نماذج تسليم الأغذية وكشوف الشحن. وتم استرداد الأغذية المختلصة والبالغ قيمتها 1 927 دولاراً وأعيدت إلى مستودعات البرنامج.
أبريل/نيسان 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	22/07	شرع أحد الشركاء المتعاونين في اختلاس أغذية من البرنامج قيمتها 1 537 دولار، واستطاعت الشرطة مصادرة الأغذية. وأوصى باسترداد هذا المبلغ.
أبريل/نيسان 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	24/07	ارتكب موظف عملية غش في استخدام مركبات الوقود. وأسفرت عملية التدليس عن خسارة للبرنامج لم تحدد قيمتها بدقة بسبب سوء حفظ السجلات.
أبريل/نيسان 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	26/07	تواطأ ستة من الموظفين في سرقة 39 760 لتراً من الوقود في عام 2006 قيمتها 39 446 دولاراً. واستخدم الوقود في تشغيل مولدات أحد المكاتب القطرية وأوصى باسترداد المبلغ من الموظف.
يوليو/تموز 2007	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	34/07	اشترك أحد موظفي البرنامج في سرقة 55.9 لتر من الوقود قيمتها 46 دولاراً وأوصى باسترداد المبلغ من الموظف.
أغسطس/آب 2007	المكتب الإقليمي لشرق وسط أفريقيا	37/07	قدم أحد الموظفين فاتورة بمصروفات علاجية مزورة قيمتها 1 019 دولاراً. وأوصى باسترداد المبلغ من الموظف.

الملحق الخامس

فئات توصيات المراجعة⁽¹⁾ ودرجة المخاطر 2007-2006

المراجعة الوظيفية في المقر والمكاتب الميدانية				
المجموع	مرتفعة المخاطر	معتدلة المخاطر	منخفضة المخاطر	نوع التوصية
473	10	190	273	الالتزام
73	1	26	46	الخطأ
211	3	89	119	التوجيه
84	5	40	39	الخطوط التوجيهية
56	12	17	27	الموارد
897	31	362	504	المجموع

المراجعة الوظيفية لتكنولوجيا المعلومات				
المجموع	مرتفعة المخاطر	معتدلة المخاطر	منخفضة المخاطر	نوع التوصية
40	4	25	11	الالتزام
	-	-	-	الخطأ
16	1	9	6	التوجيه
12	-	9	3	الخطوط التوجيهية
1	-	-	1	الموارد
69	5	43	21	المجموع

(1) تشير إلى توصيات المراجعة المقدمة لتنفيذها في الفترة المالية 2007-2006.